دور الأخصائي الاجتماعي في تنفيذ السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر

The Role of the Social Worker in Implementing Social Policies to Combat Poverty

أ. فضيلة بوبكر علي الشبلي*

تاريخ التقديم: 2026/01/14 تاريخ القبول: 2026/05/10 تاريخ النشر: 2026/06/30

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل **دور الأخصائي الاجتماعي في تنفيذ السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر**، من خلال دراسة أبعاد الظاهرة الاجتماعية للفقر واستعراض الاستراتيجيات المهنية المتعبة لمواجهتها، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث جُمعت البيانات من مصادر اكاديمية وتقارير ميدانية لتوضيح أسباب الفقر ومظاهره، مع التركيز على آليات التدخل الاجتماعي، أظهرت النتائج أن الأخصائي الاجتماعي يسهم في تصميم وتنفيذ البرامج الاجتماعية، ويعمل على تفعيل دور المؤسسات الحكومية و الأهلية والقطاع الخاص في مواجهة الفقر، بما يعزز التكامل في الجهود المبذولة ، ويؤكد البحث على ضرورة إعداد وتأهيل الأخصائي الاجتماعي عبر التدريب المستمر واكتساب المهارات اللازمة، إلى جانب دعم السياسات الاجتماعية الفاعلة لضمان مواجهة أكثر كفاءة لظاهرة الفقر.

الكلمات المفتاحية: دور . الأخصائي الاجتماعي . تنفيذ . السياسات الاجتماعية . مكافحة . الفقر .

Abstract:

This study aims to analyze the role of the social worker in implementing social policies to combat povrty, by examining the social dimensions of poverty and reviewing the professional strategies adopted to address it. The research employed a descriptive-analytical approach, drawing on academic sources and field reports to clarify the causes and manifestations of poverty, with a focus on mechanisms of social. intervention.

The findings indicate that social workers contribute to the design and implementaion of social programs and play a vital role in activating the efforts of governmental institutions, civil society organizations, and the private sector in combating povertym thereby enhancing the integration of efforts.

* الخدمة الاجتماعية، مدرسة العلوم الإنسانية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا: fafefafe443@gmail.com

The study emphasizes the necessity of preparing and training social workers through continuous professional development and skill acquisition, alongside supporing effective social policies to ensure . a more efficient response to poverty.

Keywords: Role – Social worker – Implementation – Social policies – Combating – Poverty.

مقـــدمـــة البحث:

يُعد الفقر من أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، إذ لا يقتصر أثره على حرمان الأفراد من الموارد الأساسية، بل يمتد ليؤثر في بيئة المجتمع واستقراره ويحد من فرص التنمية الشاملة، وقد ظلت هذه الظاهرة محور اهتمام الحكومات والباحثين لما لها من انعكاسات مباشرة على العدالة الاجتماعية والتماسك المجتمعي.

ولقد أدركت السياسات الاجتماعية الحديثة أن مواجهة الفقر لا يمكن أن تقتصر على الدعم المادي المؤقت، بل تتطلب تدخلات شاملة ومتكاملة تشمل الفئات الأكثر هشاشة، ومن خلال هذه السياسات تسعى المجتمعات إلى تعطيل العوامل التي تعيد إنتاج الفقر وتغذي استمراره، وهو ما ينسجم مع التفسيرات العلمية التي ترى الفقر حلقة مفرغة تتكرر عبر ضعف التعليم وسوء الخدمات الصحية والبطالة، مما يجعل التدخل الشامل ضرورة لكسر هذه الحلقة المفرغة . وفي هذا السياق يبرز الدور المهني للأخصائي الاجتماعي بوصفه حلقة وصل بين السياسات والمجتمع، حيث يسهم في تشخيص المشكلات وتحديد الاحتياجات وتصميم التدخلات الملائمة إضافة إلى متابعة التنفيذ وتقييم النتائج، ويعد هذا الدور محورياً في تحويل السياسات الاجتماعية من نصوص عامة إلى ممارسات عملية قادرة على إحداث تغيير ملموس في حياة الأفراد والأسر وكسر الحلقة المفرغة للفقر عبر التدخل في نقاط الضعف الأكثر تأثيراً . ومن ثم فإن البحث الحالي يسعى إلى تحليل فعالية السياسات الاجتماعية في الحد من الفقر مع إبراز الدور المهني للأخصائي الاجتماعي في تنفيذ هذه السياسات واقتراح توجهات لتطوير وتعزيز هذا الدور بما يواكب التحديات الراهنة ويحقق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة .

مشكلة البحث:

تواجه المجتمعات تحديات متزايدة تتمثل في ارتفاع معدلات الفقر وافتقار الأفراد والعائلات إلى الموارد الأساسية . على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الأخصائيون الاجتماعيون، لايزال هناك نقص في الفهم العميق لكيفية تأثير هذه الجهود على تحسين الظروف المعيشية للفئات الفقيرة .

مما يتطلب دراسة شاملة للوسائل والاستراتيجيات التي يعتمدها الأخصائيون الاجتماعيون في أداء دوره المهني لتقديم الدعم، وكيفية استجابة الأفراد لهذه الخدمات، كما أن هناك حاجة لتقييم فعالية التدخلات الاجتماعية التي يتم تنفيذها، وفهم العوامل التي تؤثر على نجاح هذه الجهود .

بالإضافة إلى ذلك يواجه الأخصائيون الاجتماعيون تحديات متعددة، مثل نقص الموارد والتمويل، والضغوط النفسية الناتجة عن العمل مع فئات تعاني من مشكلات متعددة، كما أن وجود وصمة اجتماعية مرتبطة بالفقر قد يعيق قبول الأفراد للعون والدعم المقدم لهم .

وقد تناولت مجموعة من الدراسات موضوع ظاهرة الفقر وتأثيراتها على المجتمع **منها:**

دراسة فتحي الطاهر، (٢٠٢١)، بعنوان "دور الأخصائي الاجتماعي في مكافحة الفقر" حيث أستخدم الباحث المنهج الكمي باستخدام الاستبيانات، وشملت عينة الدراسة ١٠٠ أخصائي اجتماعي من مؤسسات حكومية وغير حكومية، هدفت الدراسة إلى تقييم دور الأخصائيين الاجتماعيين في تنفيذ السياسات الاجتماعية، كذلك فهم التحديات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في تقديم الدعم للأسر الفقيرة، توصلت الدراسة إلى أهم النتائج : أظهرت النتائج أن ٧٥٪ من الأخصائيين الاجتماعيين يشعرون بأن لديهم تأثيرًا إيجابيًا على الأسر الفقيرة، تم تحديد عقبات مثل نقص الموارد وتدريب الأخصائيين الاجتماعيين .

وكذلك **دراسة عائشة السعيطي، (٢٠٢٠)، بعنوان "دراسة حول الفقر في المجتمع الليبي" حيث** أستخدم الباحث منهج دراسة الحالة مع استخدام المقابلات، شملت عينة الدراسة ٢٠٠ أسرة فقيرة من مناطق مختلفة، هدفت الدراسة إلى دراسة أسباب الفقر في المجتمع الليبي، تقييم السياسات الحكومية لمكافحة الفقر، توصلت إلى أهم النتائج : الفقر في ليبيا مرتبط بعدة عوامل منها البطالة وعدم الاستقرار السياسي، تم اقتراح تحسين برامج الدعم الاجتماعي وتعزيز التعليم.

وكذلك **دراسة : مصطفي محمد أبو شعالة، (٢٠٠١)، بعنوان "المعالجة الاقتصادية والاجتماعية للفقر وفق التنمية الشاملة"** هدفت الدراسة إلى تصور المعالجة الاقتصادية والاجتماعية وفق منظور التنمية الشاملة باعتبارها عملية يمنك النهوض بها لزيادة قدرات البشر ، وتحريك كل الموارد البشرية والمادية ووضعها في متناول الاقتصاد، ومعالجة موضوع الحاجة إلى سياسة اجتماعية تعمل على تخفيف التفاوت في توزيع الدخول والثروة، بما يمكن الفقراء وذوي الدخل المحدود من تحسين أوضاعهم وتنمية مستواهم المعيشي ، بالتالي تشير الدراسات السابقة إلى أن الأخصائيين الاجتماعيين يقدمون الدعم والمساعدة المباشرة للأفراد والعائلات الفقيرة وتسهيل ألية تقديم المساعدات لهم، كما تتفق معظم الأبحاث والدراسات على ضرورة تعاون الأخصائيين

الاجتماعيين مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتحسين فعالية السياسات الاجتماعية في المجتمعات بشكل عام .

من هنا جاء هذا البحث لتقديم رؤى قيمة حول كيفية تعزيز دور الأخصائي الاجتماعي في مكافحة الفقر، من خلال تحليل العوامل المؤثرة وتقديم توصيات لتحسين فعالية البرامج الاجتماعية المتاحة من خلال الأخصائي الاجتماعي، **ولذلك فقد تحددت مشكلة البحث في التساؤل الآتي : كيف يمكن للأخصائي الاجتماعي أن يساهم في التخفيف من آثار الفقر على الأفراد والعائلات؟**

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث الحالي في النقاط التالية:

١ . تعزيز النظريات الاجتماعية والنفسية المتعلقة بدور الدعم الاجتماعي في تحسين الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع.

٢ . تقديم توصيات لتحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة للفئات الفقيرة، مما يزيد من فعالية الدعم.

٣ . تعزيز التعاون بين الأخصائيين الاجتماعيين والجهات الحكومية وغير حكومية لتحسين التنسيق في تقديم الدعم.

٤ . تطوير برامج تدريبية لرفع كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع مشكلة الفقر.

٥ . نشر الوعي حول أهمية الدور الذي يلعبه الأخصائي الاجتماعي في معالجة الفقر، مما يشجع المزيد من الأفراد على طلب المساعدة.

أهداف البحث:

١ . التعرف على الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع الإنساني.

٢ الكشف على أهم الاستراتيجيات والأساليب التي يستخدمها الأخصائيون الاجتماعيون لتنفيذ السياسات الاجتماعية لدعم الأفراد والعائلات الفقيرة.

٣ . معرفة الأليات والسبل التي تعتمد عليها السياسة الاجتماعية للحد من الفقر.

تساؤلات البحث:

١ . ماهي الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الفقر في المجتمع الإنساني؟

٢ . ما هي أهم الاستراتيجيات والأساليب التي يستخدمها الأخصائيون الاجتماعيون لتنفيذ السياسات الاجتماعية لدعم الأفراد والعائلات الفقيرة؟

٣ . ماهي الأليات والسبل التي تعتمد عليها السياسة الاجتماعية في الحد من الفقر؟

منهج البحث:

يعتبر هذا البحث من الدراسات الوصفية التحليلية، لأن البحوث الوصفية التحليلية تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة، أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث، أو مجموعة من الأوضاع، وهي دراسة لا تتضمن فروضًا تذهب إلى أن متغيراً معيًا يؤدي إلى متغير آخر أو ينتج عنه متغير آخر (الغويل، ٢٠١٤:ص٤٧) . وبالتالي اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته في دراسة الظواهر الاجتماعية المعقدة مثل الفقر، ويتيح هذا المنهج جمع بيانات من مصادر أكاديمية وتقارير ميدانية، ثم تحليلها للكشف عن الأسباب والعوامل المرتبطة بالفقر، وربطها بالسياسات الاجتماعية ودور الأخصائي الاجتماعي، **اختيار هذا المنهج** جاء لأنه الأنسب لتوضيح العلاقة بين الظاهرة الاجتماعية (الفقر) والتدخلات المهنية والسياسات الاجتماعية .

مصطلحات ومفاهيم البحث:

. تعريف الدور: مصطلح الدور من المصطلحات التي يشترك في استخدامها كل من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعين ويعد التعريف الذي قدمه رالف لنتون ١٩٣٦ من أشهر تعريفات مصطلح الدور في مجال علم الاجتماع، ويشير هذا التعريف إلى الدور باعتباره الجانب الديناميكي للمكانة فإذا كانت المكانة تمثل وضعًا اجتماعيًا معينًا له مجموعة محددة من الحقوق والواجبات المرتبطة به فإن الدور يعني تنفيذ توقعات الدور بواسطة السلوك المتوقع لمكانة معينة (فنير، ٢٠١٣:ص٨) .

. تعريف الدور إجرائيًا:

الدور هو مجموعة من المهام والمسؤوليات التي يتولى الأخصائي الاجتماعي تنفيذها في سياق معين، بهدف تحقيق أهداف محددة، مثل تحسين الظروف المعيشية للفئات المهمشة، وتعزيز السياسات الاجتماعية على المجتمع.

. تعريف الأخصائي الاجتماعي:

الأخصائي الاجتماعي هو الشخص الذي يمتلك المعرفة والمهارات اللازمة للعمل في مجالات الخدمة الاجتماعية، حيث يسعى لتحسين الظروف الاجتماعية والنفسية للأفراد والمجتمعات، ويعمل الأخصائي الاجتماعي على تقديم الدعم والمساعدة للأفراد الذين يواجهون مشكلات اجتماعية، ويقوم بتطوير البرامج والسياسات التي تهدف إلى تعزيز الرفاهية الاجتماعية (عبدالحميد، وسالم، ٢٠١٥: ص١٥)

. **التعريف الإجرائي للأخصائي الاجتماعي:** هو المحترف والمدرب الذي يعمل على تقديم الدعم والمساعدة للأفراد والأسر والمجتمعات من أجل تحسين جودة حياتهم ويتميز الأخصائي الاجتماعي بالقدرة على تقييم الاحتياجات، والتدخل في تحسين الظروف الاجتماعية والنفسية من خلال المشورة والدعم النفسي والتوجيه، كذلك في تقديم التوعية والتثقيف أي نشر الوعي حول القضايا الاجتماعية وتعليم الأفراد كيفية التعامل مع التحديات التي يواجهونها، وفي التقييم والمتابعة وذلك لضمان تحقيق الأهداف المرجوة .

. **عرف أحمد كمال أحمد السياسة الاجتماعية:** هي مجموعة من القرارات الصادرة من السلطات العامة في المجتمع في تحقيق أهداف اجتماعية، توضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية، والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود ايدلوجية المجتمع (ناجي، ٢٠١٢:ص١٣) .

. **تعريف السياسة الاجتماعية إجرائيًا:** السياسة الاجتماعية هي مجموعة من الإجراءات والتوجهات التي تتبناها الدولة أو المؤسسات الاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة للفئات المختلفة في المجتمع وتتضمن هذه السياسة تحديد الأهداف، وتخطيط البرامج، وتنفيذ الأنشطة، وتقييم النتائج، بهدف معالجة القضايا الاجتماعية مثل الفقر، البطالة، والتعليم والرعاية الصحية .

. **تعريف الفقر:** هو عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الادنى المعقول والمقبول في المجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة . (الفارس، ٢٠٠١: ص ١٥٦) .

. **عرفه قاموس علم الاجتماع:** على أنه مستوى معيشي منخفض بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد . (غيث، ١٩٩٧: ص ٣٤٢) .

. **يعرف الفقر بإنه:** عدم القدرة على الحصول على الاحتياجات الضرورية نتيجة عدم توفر الملكية التي يمكن الاستعانة بها في عملية الإنتاج والحصول على عائد، ونتيجة قلة الدخل أو انعدامه بصورة شبة دائمة . (عبدالعظيم،١٩٩٥: ص٣١١) .

فضلاً عن هذا فإن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تبرز في المجتمعات على مستويات مختلفة وبصور وأشكال متباينة تعكس وضعية البناء الاجتماعي (المجتمع) كما أن له ثلاث معاني متمايزة يمكن حصرها فيما يلي

١ . **المعنى الأول: الفقر الاجتماعي** وهو يتجاوز عدم المساواة الاقتصادية الناتجة عن نقص الدخل والممتلكات وانخفاض مستوى المعيشة ليشمل بشكل أوسع عدم المساواة الاجتماعية والدونية والاتكالية والشعور بالنقص والاستغلال.

٢ . المعنى الثاني: العوز والحاجة .

ويشير إلى فئة من الأفراد غير قادرين على تأكيد وجودهم على المستوى التقليدي العادي الذى يعتبر أدنى مستوى دون أي مساعدات خارجية كما يحدد نموذجا للعلاقات الاجتماعية التي تشير إلى من هم المحتاجين والمعوزين الذين يطلبون المساعدة .

٣ . المعنى الثالث: الفقر الاجتماعي .

ويحدد مكانه في نسق القيم في المجتمع أو في جماعته الفرعية (كالأسرة ، جماعة الرفاق) يدل هذا المعنى إلى رفض أو قبول الفقر أخلاقيا والجدير بالإشارة هنا هو أن الفقر لا ينحصر معناه فقط كما نحدد الثروة الاقتصادية في عجز الأنسان عن تلبية حاجاته البيولوجية الأساسية وإنما يعنى أيضا عجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الإنسان المادية والمعنوية، مما يؤثر بشكل كبير على عمليات الاندماج والعلاقات الاجتماعية وتكوين شخصية الفرد في المجتمع وتشكيل قيمته وثقافته فضلا عن تحديد مكانته ودوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

ويعتمد تحليل وفهم الفقر كظاهرة اجتماعية على تحليل كيفي لظاهرتين أساسيتين أولهما عملية التفاوت في توزيع الدخل وإعادة توزيعه إلى الفئات الاجتماعية ثانيهما قضية التفاوت الطبقي والتمايز المعيشي، وتشير الظاهرة الأولى إلى تباين واضح بين العلماء في رؤية وتحليل الفقر وتحديد العوامل المساهمة في انتشاره وبينما ترى فئة أخرى من العلماء ضرورة التركيز على المفهوم النسبي للفقراء في إطار السياسات الاقتصادية للدولة . (وردم، ٢٠٠٣: ص ٨٨) .

بالتالي فإن الفقر هو حالة من الحرمان من الموارد والقدرات اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق . ويؤثر الفقر سلباً على الصحة والتعليم والفرص الاقتصادية للأفراد والمجتمعات، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة وانخفاض التنمية البشرية، فمكافحة الفقر هي أحد أهداف التنمية المستدامة الرئيسية .

. نظرية الحلقة المفرغة:

المقصود بالحلقة المفرغة هو وجود حلقة تبدأ بالفقر وتنتهي به، حيث مثلاً تبدأ الحلقة من مستوى انخفاض الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية والصحة، ثم انخفاض مستوى الإنتاجية، ثم تنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى . (عياد، ٢٠١٧:ص٩) .

. تساعد نظرية الحلقة المفرغة في توضيح كيف يمكن أن تؤدي الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة إلى تفاقم الفقر . على سبيل المثال ، الفقر يمكن أن يؤدي إلى نقص التعليم، مما يقلل من فرص العمل ويزيد من البطالة، وبالتالي يساهم في تفشي الفقر أكثر .

. تتيح النظرية للأخصائيين الاجتماعيين التفكير في كيفية كسر الحلقة المفرغة من خلال استراتيجيات متعددة الأبعاد . لتحسين المهارات، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي مما يسهم في معالجة الأسباب الجدرية بدلاً من معالجة الأعراض فقط .

. باستخدام نظرية الحلقة المفرغة، يمكن قياس السياسات والبرامج المطبقة . فأذا نجحت التدخلات في كسر الحلقة، يمكن أن تؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، مما يسهم في تقليل الفقر بشكل مستدام .

. تؤكد النظرية على أهمية التعاون بين مختلف القطاعات (التعليم، الصحة، العمل) لتوفير حلول شاملة، فالأخصائيين الاجتماعيين يمكن أن يعملوا على بناء شراكات مع جهات متعددة لضمان تقديم الدعم المتكامل للأفراد والعائلات .

. يمكن أن تسهم النتائج المستخلصة من النظرية في توجيه السياسات الاجتماعية نحو تصميم برامج تستهدف الفئات الاكثر ضعفًا .

أصناف الفقراء :

١ . **الفقير المستتر:** يظهر بشكل غير واضح، حيث يعاني الأفراد من نقص في الموارد أو الدعم الاجتماعي ، قد لا يكون في حالة فقر مدقع، لكنهم يفتقرون إلى الفرص، هذا النوع يعيق التقدم الشخصي ويزيد من خطر الوقوع في الفقر .

٢ . **الفقير المتوتر:** يشير إلى الأفراد الذين يعيشون في حالة من القلق الدائم بشأن مستقبلهم المالي، حتى لو كانوا يحققون دخلًا كافيًا لتلبية احتياجاتهم الحالية (الفقي، ٢٠١٩:ص٤٥) .

٣ . **الفقير مزدوج الاضطراب:** أي الذي يعاني من أي اضطراب في دخله على الرغم من قلته إضافة إلى فقدان أحد الوالدين أو كليهما الأمر الذي يجعل بؤسه المعاشي والاقتصادي صعباً جداً، كذلك يتعلق هذا الصنف من الفقر بالأشخاص الذين يعانون من فقر اجتماعي واقتصادي في آن واحد مما يؤثر على صحتهم النفسية والبدنية .

٤ . **الفقير المكافح:** يشير إلى الأفراد الذين يعملون بجد لتحسين أوضاعهم المالية، ولكن على الرغم من جهودهم، لايزالون يعانون من صعوبات اقتصادية (الزهيري، ٢٠٢٠:ص٧٨) .

فلو وضحنا بشكل مبسط هذه الأصناف من الفقراء وربطها بنظرية الحلقة المفرغة فأن الأفراد الذين يعيشون **في الفقر المستتر** قد يؤدي إلى ضعف الدعم الاجتماعي ، مما يمنع الأفراد من الحصول على الفرص المناسبة . هذا النقص في الدعم يساهم في تعزيز الحلقة المفرغة، حيث يبقى الأفراد عالقين في أوضاعهم، أما الأفراد الذين يعيشون في حالة من **الفقر المتوتر** بشأن مستقبلهم المالي

يعانون من تأثيرات نفسية سلبية، مما يؤثر على إنتاجيتهم . هذه الديناميكية تعزز الحلقة المفرغة، حيث تزيد الضغوط المالية من صعوبة تحسين الوضع، كذلك الأفراد الذين يعانون حالة من **الفقر الاجتماعي والاقتصادي وهو ما يعرف بالفقر المكافح** في آن واحد يواجهون تحديات أكبر في الحصول على التعليم والعمل . هذا الأمر يسهم في استمرار الحلقة المفرغة، حيث يرتبط الفقر الاجتماعي بعدم القدرة على تحسين الظروف الاقتصادية، فالبرغم من الجهود التي يبذلها الأفراد لتحسين أوضاعهم، إلا أن الظروف الاقتصادية غير المستقرة قد تحبط جهودهم . هذا الأمر يعزز فكرة أن الجهود الفردية وحدها لا تكفي لكسر الحلقة المفرغة .

العوامل المساعدة على تفاقم ظاهرة الفقر:

١-**غياب دور الدولة** : يتمثل غياب الدولة في سوء اتخاذ القرار الاقتصادي، والسيطرة والتحكم بالموارد الاقتصادية والبشرية والتخطيط الاقتصادي الجيد والنهوض بعملية التنمية الاقتصادية والبشرية وصياغة سياسات اقتصادية وبرامج اجتماعية من شأنها التخفيف من حدة الفقر، ومن ثم القضاء علية .

٢-**البطالة:** تعكس البطالة حجم الموارد الاقتصادية المعطلة في الاقتصاد، والتي يترتب عليها أضرار اقتصادية واجتماعية جسيمة، ويعتبر العمل أحد المصادر المهمة للدخل وعنصرا مهما من عناصر الإنتاج فالبطالة تترافق مع انخفاض الدخل الفردي وبالتالي الفقر بشكل عام .

٣-**حجم الأسرة:** تشير معظم الدراسات التطبيقية للفقر إلى وجود علاقة طردية بين عدد أفراد الأسرة ومستوى الفقر حيث يرتفع معدل الفقر كلما زاد عدد أفراد الأسرة .

٤- **الطلاق أو موت رب الأسرة:** تعتمد غالبية الأسر في تلبية احتياجاتها الأساسية على دخل رب الأسرة، لذلك فأن حالات الطلاق أو الترمل التي يمكن أن تعصف بالأسرة خلال مراحل حياتها، قد تؤدي إلى زيادة أعبائها الاقتصادية، وفقدان مصادر الدخل، مما يجعلها عرضة للفقر . (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ٢٠١٦: ص٦٥) .

٥- **كبار السن:** يبدو أن فئة كبار السن هم الأكثر عرضة للفقر مقارنة مع الفئات العمرية الأخرى، وذلك بسبب عدم قدرة هذه الفئة على الانخراط في سوق العمل، وغياب أنظمة الضمان الاجتماعي، وتأمينات الشيخوخة التي تحمى هذه الفئة من التعرض للفقر لذلك يعتبر العمر أحد العوامل المهمة عند إعداد سياسات الرفاه الاجتماعي.

٦- **التعليم:** تعتبر علاقة التعليم بالفقر علاقة جدلية إلى حد ما، إلا أنه لوحظ أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي والفقر . إذ ينخفض معدل الفقر كلما ارتفع المستوى التعليمي وخاصة التعليم العالي . (فرج، ٢٠١٧: ص٤٠٩) .

إن العوامل المساعدة على تفاقم الفقر لا تعمل بصورة مستقلة، بل تتشابك في دورة مغلقة كما تفسرها نظرية الحلقة المفرغة؛ فضعف التعليم يؤدي إلى محدودية فرص العمل، مما يكرس البطالة، ويؤدي إلى ضعف الدخل، وهو ما يعيد إنتاج الفقر من جديد هذا التفسير يوضح أن مواجهة الفقر تتطلب تدخلات شاملة تكسر هذه الحلقة، وليس الاكتفاء بمعالجة عامل واحد

بالإضافة إلى ذلك، ضعف البنية التحتية والخدمات الاجتماعية في المناطق الفقيرة يساهم في استمرار الفقر، فانعدام الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والمياه النظيفة والنقل العام يحد من فرص التقدم، كما

أن النزاعات والحروب والكوارث الطبيعية تؤدي إلى تدمير البنية التحتية وتشريد السكان، مما يعمق من مشكلة الفقر في المناطق المتضررة .

سياسة القضاء على الفقر:

يشير تقرير التنمية البشرية أن الاستراتيجية السياسية للفضاء على الفقر تتضمن ثلاثة عناصر أساسية هي:

١ . **التمكين السياسي للفقراء:** لابد من تنظيم الناس للعمل الجماعي من أجل التأثير في الظروف والقرارات التي تمس عيشهم، ولابد من وصول صوتهم لدى دوائر السلطة للدفاع عن مصالحهم .

٢ . **إقامة شراكات من أجل التغيير:** على جميع العناصر الفاعلة في المجتمع من نقابات ووسائل إعلام وفئات مجتمعية وشركات خاصة وأحزاب سياسية ومؤسسات أكاديمية وجمعيات مهنية أن تجتمع في شراكة لمعالجة الفقر البشري بكل أبعاده ولابد أن ترتكز تلك الشراكة على المصالح المشتركة .

٣ . **الدولة القادرة والمسئولة:** من الضروري أن تقوم الدولة بتعزيز التعبير السلمي عن أولويات الناس وأن تضمن حيزاً ديمقراطياً لرعاية مصالح شتى فئات المجتمع، ولذلك فإن عليها أن تعزز المشاركة وتشجع الشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام . (السروجي، ٢٠١١: ص ١٣٨) .

أهداف السياسة الاجتماعية:

تسعى السياسة الاجتماعية لتحقيق أهداف متنوعة ومتباينة وهي كما يلي:

١ . العمل على وقاية الفئات الغير قادرة على الضغوط وتوفير الحياة الكريمة لإفرادها (أبوزيد، ٢٠٠٣:ص ٩٠) .

٢ . المشاركة الفعالة في بناء الإنسان، والارتقاء بمستواه وتحقيق مصالحه بحيث يصبح هو الغاية والوسيلة؛ بهدف المشاركة الإيجابية في نشوء مجتمعه .

٣ . إشباع أقصى قدر من الحاجات الإنسانية، وتوفير الخدمات التي تشبع تلك الحاجات المتجددة والمتعددة، إلى جانب التوسع في الخدمات، ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع بصفة عامة .

٤ . تقوية الروابط بين المواطنين، وتدعيم العلاقات بينهم على أساس من التعاون والإخاء، وتحقيق التكافل الاجتماعي بين جميع أفراد المجتمع .

أهمية السياسة الاجتماعية:

ـ أنها توضح مجالات العمل واتجاهاته وأسلوب القائمين على الأمور الخاصة بالتخطيط والتنفيذ .

ـ أنها تمثل مستوى من التنسيق الفكري والذهني بين مختلف البرامج والجهود الاجتماعية وتضع أساساً واضحاً لعلاقات الأجهزة والبرامج والجهود يسهل معه وضع التنظيمات التنسيقية فيما بينها.

ـ أنها تكمل الجهود المتتالية نتيجة لتوحد الهدف البعيد وهي بذلك الاساس التراكمي للجهود المتتابعة يسمح بتراكم البناء الاجتماعي ونموه .

ـ أنها تعاون المخططين في تحديد الألويات عند وضع الخطط الاجتماعية للتنفيذ كما أنها توضع الأسس التقويمية للبرامج والمشروعات والخطط .

ـ عن طريق السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق أمثل استثمار ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع أو التي يمكن إتاحتها أو المطلوب توافرها أو تنميتها .

ـ عن طريق السياسة الاجتماعية يمكن إشباع أقصي قدر من احتياجات الأفراد في المجتمع وذلك على أساس من التخطيط العلمي .

ـ وقاية وحماية الفقير من الأخطار والضغوط التي يعانيها في حياته والعمل على توفير سبل العمل ونقله من حالة الفقر إلى حالة أفضل من الحياة ومستوى المعيشة (مهدلى، ١٩٩٨:ص٦٤-٦٦-٦٧) .

٥ . توضيح الأهداف الاستراتيجية، ومجالات خطط وبرامج الرعاية الاجتماعية، وأساليب تحقيقها، وموجهات العمل الاجتماعي لتحقيق الأهداف المجتمعية . (بن اسلمان، ٢٠١٦: ص ١٣) .

عناصر السياسة الاجتماعية:

ترتكز السياسة الاجتماعية على أربعة عناصر وهي :

أولاً : الإيديولوجية السائدة في المجتمع : الإيديولوجية هي الفلسفة الموجهة لسلوك المجتمع بطبقاته وقطاعاته وأجهزته كافة، وغالباً ما تكون الإيديولوجية نتاج التراث الثقافي والاجتماعي والحضاري والقيم الأخلاقيات والآداب المتفاعلة مع الشعب من الشعوب، والإيديولوجية قوة هائلة موجهة للشعوب وقوة ضاغطة في المجتمعات المنظمة اجتماعيا ولهذه الإيديولوجية أنماطاً متعددة ومختلفة وهي كالآتي :

أ . الإيديولوجية الرأسمالية: وتعبر عن نسق فكرى يقوم على الإيمان بأهمية الفرد في حياة المجتمع وأهمية حريته ورفاهيته .

ب . الإيديولوجية الاشتراكية: وقد ظهرت كرد فعل للرأسمالية حيث تؤكد على سيطرة الدولة على القيم الإنتاجية لتمويل مشروعات رعاية اجتماعية متعددة ورعايتها .

ج . الإيديولوجية الماركسية: وهي تقوم على المركزية وأن دور الدولة هو الأساس في توفير الرعاية الاجتماعية مع انكماش دور المواطنين .

د . ايديولوجية الوفرة: تقوم على نظام الاقتصاد الحر ولا تتدخل الدولة بشدة في الأمور الاقتصادية وتعتمد على آليات السوق .

ثانياً . مجالات العمل وميادين العمل الاجتماعي: يمكن تحديد هذه المجالات بميادين العمل الاجتماعي وقطاعاته، وفئات الموطنين الذين يشملهم هذا العمل، فضلا عن مجالات الزمن أو الوقت الذي يؤدي فيه العمل لهذه الفئات في تلك الميادين والقطاعات وكذلك تحديد الأجهزة التي يتم عن طريقها العمل على تخطيط وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية .

ثالثا . الاتجاهات العامة التي تنظم العمل الاجتماعي: الاتجاهات هي المبادئ التي تعتبر بمثابة الدليل الذي يحدد أبعاد العمل ونوع المشروعات والبرامج ومستوى العمل .

وتنقسم هذه الاتجاهات إلى ثلاثة تصنيفات هي:

١ . **الاتجاهات الملزمة:** وهي تعني بتلك الاتجاهات التي يتعين على المجتمع تضمينها في السياسة الاجتماعية، والعمل على أن تحمل الدولة المسؤولية في تطبيقها على جميع الأفراد دون استثناء لتوفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة .

٢ . **الاتجاهات غير الملزمة:** أنها تعتبر برامج ومشروعات لا يمكن تيسيرها في صورة خدمات لأفراد المجتمع، وذلك لمحدودية الموارد والإمكانيات، ولذلك يجب على القطاع الأهلي القيام بمسؤولية إشباع هذه الحاجات عن طريق الهيئات التطوعية والجمعيات الخيرية والقطاع الخاص.

٣ . **الاتجاهات شبه الملزمة:** هي اتجاهات ليست من مسؤوليات الدولة، ولا تتضمنها في السياسة الاجتماعية، وتلقى بمسؤولياتها للهيئات التطوعية والجمعيات الخيرية والقطاع الخاص، مثل توفير سكن فاخر للمواطن وغيرها. (السروجي،، فهمي د.ن، ص١٦)

رابعا . الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى: وهي تمثل غايات ونتائج يكون من المطلوب الوصول إليها وتحقيقها على المدى البعيد، وذلك بهدف زيادة معدل الرفاهية بين كافة خدمات وبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية سعيا وراء تحقيق أهداف استراتيجية محددة كتحقيق التوازن بين المستوى الإقليمي والمحلي، وتحقيق أعلى درجات التنسيق بين الأجهزة والمسؤولية عن التخطيط للرعاية الاجتماعية منعا للتضارب، وإشباع أكبر قدر ممكن من حاجات الأفراد في المجتمع، وتحقيق نمو متوازن بين كافة قطاعات النشاط الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي والمادي في المجتمع، لتحقيق العدالة الاجتماعية، والاستقرار السياسي . (بن اسلمان،٢٠١٦: ص ١٤-١٦) .

(هذه العناصر تشكل الإطار العام للسياسة الاجتماعية وتساهم في تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية للمجتمع ككل وتتفاعل هذه العناصر فيما بينها لتحقيق الأهداف المنشودة للسياسة الاجتماعية) .

محددات السياسة الإجتماعية:

ترتكز محددات السياسة الاجتماعية على عديد من العوامل منها :

١ . **العوامل الاجتماعية** : حيث تهدف هذه السياسة إلى ضرورة تحقيق حاجات المجتمع وإشباعها، وتحقيق مبدأ المشاركة والمساواة للجميع في صنع القرارات وتنفيذها إجرائياً، دون إهمال القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع والتي تلعب دور هام في تكوين البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمعات، فهي الإطار المرجعي للسلوك الفردي وهى القوة الدافعة للسلوك المجتمعي.

٢ . **العوامل السياسية:** لكى تحقق السياسة الاجتماعية أهدافها في إحداث التغيير المستهدف في المجتمع ينبغي تواجد أجهزة لوضع هده السياسة سواءً في جانبها التشريعي أو السياسي، إضافة إلى أجهزة وضع الخطة القومية التي تسعى لترجمة السياسة الاجتماعية في شكل خطط نوعية تنفيذية وبرامج ومشروعات تحقق الأهداف المجتمعية .

٣ . **العوامل الاقتصادية:** حيث أن الموارد والإمكانيات الاقتصادية التي تنتج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وأي نقص أو محدودية في هذه العناصر (رأسمال، عمالة، ثروات) سيؤدى لامحالة إلى محدودية في السلع والخدمات وبالتالي التأثير على متطلبات وحاجات أفراد المجتمع.

٤ . **العوامل الثقافية:** إن للعوامل الثقافية أهمية كبرى في تقدم المجتمعات، والقيم السائدة في المجتمع هي التي تشكل ثقافة المجتمع واتجاهاته الفكرية والأخلاقية .(بلول، ٢٠٠٩: ص ٥٨٠) .

كما يرى الدكتور مصطفي السروجي أن السياسة الاجتماعية تسعى إلى مواجهة المشكلات الاجتماعية مثل الفقر واشباع الحاجات الإنسانية من خلال مقابلة الخدمات بالحاجات وتوجيه العمل الاجتماعي في المجتمع، وتوجيه الخطط والبرامج والمشروعات وتحقيق الأهداف المجتمعية، لنقل المجتمع من صورة على أخرى أفضل، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراده من خلال تعاون وتنسيق الجهود المختلفة لتحقيق الأهداف، وتزويد الأفراد والفئات الأكثر احتياجاً بالخدمات اللازمة لمقابلة حاجاتهم المتزايدة كل هذا من شأنه تحقيق نوع من المساواة والعدالة في توزيع الموارد بين أفراد المجتمع وبالتالي إنقاص نسب الفقر في المجتمعات العربية وتحقيق السلم الاجتماعي لكل أفراد المجتمع من توفير المسكن لكل أسرة ورعاية صحية مجانية وتعليم مجاني ومحاربه الأمية، مع تحقيق نوع من الأمن الغذائي والعدالة السياسية والاجتماعية في توزيع الحقوق والمهام، مع توفير عمل وتوظيف لكل المواطنين بالشكل الذي ينقص من نسب البطالة ويرفع من المستوى المعيشي وتحقيق الرفاه الاجتماعي لجميع الفئات الاجتماعية .

علاقة السياسة الاجتماعية بالخدمة الاجتماعية:

١ . تتجه الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية إلى جمع حصيلة كبيرة من المعلومات، وتراكم الخبرات لديها الأمر الذي يمكنها من تقديم العون للمسؤولين عن رسم السياسة الاجتماعية على المستوى الحكومي وعن طريق هذا يمكن إحداث التعديلات في القوانين القائمة والبرامج الاجتماعية في الهيئات العامة وهو ما نعبر عنه بتعديلات في السياسة الاجتماعية العامة (قنير،٢٠١٣:ص٤٣) .

٢ . تعمل الخدمة الاجتماعية في حدود السياسة الاجتماعية على إشباع الحاجات ووضع الحلول للمشكلات والمعوقات التي تواجه المجتمعات في إطار النظام القائم للسياسة الاجتماعية، وفي حالة وجود قصور في السياسة الاجتماعية فإن دور الخدمة الاجتماعية يتحدد في العمل على إحداث التغير أو التطوير اللازم عن طريق المشاركة .

٣ . تعاون السياسة الاجتماعية على ربط الأجهزة القائمة على تنفيذ مشروعات وبرامج خطط التنمية الاجتماعية عن طريق وضع أسس العمل وتحديد علاقات كل منها بما يتحقق معه وضع الخطوات والتنظيمات المناسبة وبذلك يتم تكثيف جهود القائمين على مهنة الخدمة الاجتماعية ومؤسساتها المتخصصة بما يحقق الأهداف والغايات (السروجي، ٢٠٠٤:ص٥٦) .

٤ . أن فعالية السياسة الاجتماعية في المجتمع ترتبط بصورة حاسمة بفاعلية الممارسة في الخدمة الاجتماعية فقد تدعم أو تغير هذه السياسات، وتعمل على واقعية أهدافها من خلال المشاركة في وضعها وتحليلها وتقويمها.

٥ . كما ان فعالية الخدمة الاجتماعية يتوقف على فهم الممارسين في الخدمة الاجتماعية للسياسة الاجتماعية واستراتيجياتها وقدراتهم على تطبيق آلياتها، وأن العلاقة بينهما إذن علاقة متبادلة وأن أحدهما يركز على التوجيه والثاني على آليات التطبيق لتحقيق الرفاه الاجتماعي في المجتمع (فنير، ٢٠١٣:ص٤٣-٤٤) .

تتدخل السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية بصورة وثيقة، حيث تمثل السياسة الاجتماعية الإطار العام الذي يحدد الاتجاهات والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها في مجال رفاهية المجتمع . وفي هذا السياق يلعب الأخصائي الاجتماعي دورًا حيويًا كمحور أساسي في تنفيذ هذه السياسات. علاوة على ذلك، يسهم الأخصائي الاجتماعي في تعزيز الوعي المجتمعي حول السياسات المتبعة، مما يُساعد في بناء الثقة بين المجتمع والدولة . من خلال ملاحظاته وتغذيته الراجعة، يمكنه التأثير على تطوير السياسات نفسها، مما يجعل دوره محوريًا في التأكيد من أن هذه السياسات ليست فقط نظرية، بل قابلة للتطبيق ومؤثرة في حياة الناس .

التدخل المهني لتحسين ظروف الفقراء :

لايزال الفقر مشكلة اجتماعية في حاجة لتدخل الخدمة الاجتماعية وابتكار الاستراتيجيات والتكتيكات لتحسين ظروف الفقراء ويلعب الأخصائيون الاجتماعيون أدوراً أساسية في برامج تحسين ظروف الفقراء .

. مهارات الممارسة العامة وأساليبها:

يعيش الفقراء في ظروف اجتماعية غير مقبولة ونوعية حياة منخفضة وفي بيوت مزدحمة ومباني قديمة ومواردهم ضعيفة كما أنهم يفتقدون السيطرة على حياتهم، وذلك لأنهم لا يملكون المال الكافي لمقابلة حاجاتهم الأساسية، فهم يقلقون نتيجة للتفكير في الطعام، المسكن، وقد يظهر هذا التوتر والقلق بأشكال عديدة منها الخوف مثلاً، نتيجة العيش في منطقة غير أمنة وعدم القدرة على الانتقال إلى منطقة اخرى وقد ينتج التوتر أيضاً نتيجة للنقص في السيطرة على الظروف الشخصية وقد أشار الباحثون في مجال الصحة العقلية إلى مؤثرات العيش في ظروف فقيرة وتأثيراتها السلبية على الصحة ومنها زيادة الشعور بالاكتئاب خاصة لدى الأمهات، وتستخدم هنا تدخلات الممارسة العامة المعتمدة على عناصر القوة أو نقاط القوة في ممارسة الأخصائيين

الاجتماعيين مع عدد من برامج مكافحة الفقر، وهذه البرامج توجه نحو التغير المباشر للعميل مثل تنمية احترام الذات، تعزيز التمكين للفئات الضعيفة، خلق الإحساس بالأمل، تطوير الإحساس بالمقدرة الذاتية (المصباحي، ٢٠١١: ص١٦٩) .

أساليب التدخل للتعامل مع الفقراء :

١ . **تحديد وتطبيق عناصر القوة:** حيث يساعد في تحديد عناصر القوة لدى الفرد والأسرة المجتمع، والأخصائيون الاجتماعيون الذين يعملون طبقًا لمنظور القوة ويفترضون أن الفقراء يؤدون أفضل ما لديهم في المواقف الصعبة لذا يتعرف الأخصائي الاجتماعي على عناصر القوة التي يمتلكها الفقراء والتي تساعد على أداء ذلك ومثال على ذلك تفوق المشردين في المهارات التنظيمية .

٢ . **العدالة الاجتماعية:** إن ممارسي الخدمة الاجتماعية الذين يعملون في برامج مكافحة الفقر يجب أن يدركوا تأثير الفقر على الاختبارات الاقتصادية لعديد من الفقراء، فالاضطهاد على أساس عرقي – جنس – إعاقة – المظهر – التوجه الجنسي، قد يؤدي لنتائج اقتصادية **منها** : المرتبات المنخفضة – الفشل في الحصول على وظيفة – كما أن الأطفال الذين يتعلمون في مدارس فقيرة تتضاءل فرص حصولهم على تعليم جيد وبرامج تعليمية جيدة .

لذا يساعد الأخصائي الاجتماعي الذي يدرك هذه النظم المعوقة في البحث بإيجابية عن العدالة الاجتماعية وإنهاء الاضطهاد كتدخل لمكافحة الفقر (السروجي، ٢٠١١:ص٣٢٨-٣٣٠) .

في ضوء نظرية الحلقة المفرغة، يتضح أن التدخل المهني للأخصائي الاجتماعي يهدف إلى كسر الدورة التي يعيد الفقر إنتاج نفسه من خلالها. فالأخصائي الاجتماعي يعمل على تعزيز فرص التعليم، تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية، وتطوير برامج التمكين الاقتصادي، مما يسهم في تعطيل العوامل التي تغذي الحلقة المفرغة، ويتيح للفقراء فرصاً حقيقة للخروج من دائرة الحرمان.

استنتاجات البحث:

١. أظهر البحث أن نقص الموارد المالية والبشرية يمثل عائقاً رئيسياً أمام الأخصائيين الاجتماعيين في تقديم الدعم الفعال للأسر الفقيرة.

٢- تبين أن ضعف التدريب المهني للأخصائيين الاجتماعيين يقلل من قدرتهم على التعامل مع المشكلات المعقدة المرتبطة بالفقر.

٣- أوضحت النتائج أن الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالفقر تحد من إقبال بعض الأسر على طلب المساعدة، مما يضعف فعالية التدخلات الاجتماعية.

٤- كشف البحث أن البطالة وعدم الاستقرار السياسي من أبرز العوامل المؤثرة في تفاقم الفقر داخل المجتمع.

٥- أظهرت النتائج أن ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية يقلل من فعالية السياسات الاجتماعية الموجهة لمكافحة الفقر.

توصيات البحث:

١ . يوصي البحث بتطوير برامج تدريبية متخصصة للأخصائيين الاجتماعيين تركز على مهارات التدخل النفسي والاجتماعي وإدارة الحالات المعقدة.

٢- يوصي البحث بزيادة مخصصات التمويل للبرامج الاجتماعية وتوفير كوادر بشرية مؤهلة لدعم الأخصائيين الاجتماعيين.

٣- يوصي البحث بتنفيذ حملات توعية مجتمعية تهدف إلى تغيير الصور النمطية المرتبطة بالفقر وتشجيع الأسر على طلب المساعدة دون خوف من التمييز.

٤- يوصي البحث بدمج السياسات الاجتماعية مع برامج التشغيل والتنمية الاقتصادية لضمان معالجة الأسباب الجذرية للفقر.

٥- يوصي البحث بإنشاء آليات تنسيق رسمية بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لضمان تكامل الجهود وتوحيد التدخلات الاجتماعية.

قائمة المراجع:

أولاً : الكتب.

١. أحمد الزهيري، السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر، دار الفكر، الطبعة الأولى، السعودية، ٢٠٢٠م .

٢. أحمد سليمان أبو زيد، السياسة الاجتماعية (التعريف والمجال والاستراتيجيات)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٣م .

٣. أحمد عبدالفتاح ناجي، سياسة الرعاية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الفيوم، ٢٠١٢م .

٤. باقر محمد على وردم، العولمة ومستقبل الارض، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٣.

٥. بواب رضوان، دور السياسات المالية والاجتماعية في مكافحة الفقر في البلدان العربية، المجلد ٦، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، جامعة محمد الصديق بن على، الجزائر، ٢٠٢١م .

٦. جمال عبدالحميد، وسماح سالم، الإرشاد الاجتماعي، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٥م .

٧. حمدي عبدالعظيم، فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، مطبعة العمرانية للآوفست، الاسكندرية، ١٩٩٥م .

٨. سامي العبدالله، أصناف الفقر وأثرها على التنمية الاجتماعية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠٢١م.

٩. طلعت مصطفي السروجي، تمكين الفقراء استراتيجية بديلة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، القاهر، ٢٠١١م.

١٠. طلعت مصطفى السروجي، ومنال عبد الستار فهمي، جامعة حلوان: مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، د.ت.

١١. عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٧م.

١٢. عبدالرزاق الفارسي، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠١م .

١٣. محمد محمود مهدلى، السياسة الاجتماعية مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨م .

١٤. محمود صادق، الفقر والجريمة، اشارة خاصة لحالة المجتمع المصري، أعمال الندوة السنوية السادسة في كتاب الفقر في مصر الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة، مطبعة جامعة القاهرة، كلية الآداب جامعة

القاهرة، ١٩٩٩م .

١٥. هالة الفقي، الفقر: أنواعه وأسبابه، دار الأكاديمي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، ٢٠١٩م .

١٦. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، تقرير الفقر، العراق، لسنه (٢٠١٦م) .

ثانيًا : الرسائل العلمية.

١. صالح جمعة علي فنير، دور السياسات الاجتماعية في تعزيز مضامين حقوق الأنسان، رسالة ماجستير في الخدمة الاجتماعية ، ليبيا، ٢٠١٣م .

٢. الكيلاني على المهدي الغويل، دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل المسئولية الاجتماعية للمقبلات على التقاعد المبكر لدعم التنمية بالمجتمع الليبي، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٤م .

٣. يوسف عبد الله المصباحي، الآثار الاجتماعية للفقر، رسالة ماجستير من الأكاديمية الليبية طرابلس، قسم الخدمة الاجتماعية، ليبيا، ٢٠١١م.

٥. عائشة السعيطي، الفقر في المجتمع الليبي" ، رسالة ماجستير، جامعة نالوت، ليبيا، ٢٠٢٠.

٦. فتحي الطاهر، دور الأخصائي الاجتماعي في مكافحة الفقر، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، ليبيا، ٢٠٢١م .

ثالثًا : المجلات العلمية.

١. خولة غريب فرج، الفقر أسبابه واثاره، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، ٢٠١٧م .

٢. صابر بلول، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد الاول، دمشق، ٢٠٠٩م .

٣- عبدالعزيز بن علي الغريب، الفقر في السعودية قراءة في التدابير المتخذة، دراسة مكتبية تحليلية، مجلة المستقبل العربي، ع٣٦، السعودية، ٢٠٠٥م .

٤. مصطفي محمد أبو شعالة، المعالجة الاقتصادية والاجتماعية للفقر وفق منظور التنمية الشاملة، المقدمة إلى ندوة حول مفهوم وأسباب الفقر لصندوق الضمان الاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، طرابلس، ٢٠٠١م .